

النهار

جريدة شهرية متخصصة تصدر عن هيئة النزاهة في العراق

رئيس التحرير

سلمان النقاش

مدير التحرير

د. غزوان هادي

سكرتير التحرير

محمد عبد الله

هيئة التحرير

جميل عبد الكاظم
حيدر ماجد كاظم
حسين علي محمد
عمار الكناني
وميض قيس خضر
عامر وهاب خلف

تصميم

احمد وليد عباس

تصوير

علي محمد الوندي

ماجد عبد الرضا

تصحيح لغوي

احمد عبد الامير

تنفيذ الكتروني

محمد ابراهيم

احمد جليل

الاشراف الطباعي

احمد عبد الحسن

البريد الالكتروني

alnahaar@nazaha.iq

رغم بلوغ عدد المستفيدين من رواتبها (٧٥٠) الف عائلة

شبكة الرعاية الاجتماعية تلغي وتوقف العمل بحوالي (٦٠) الف معاملة

بغداد / عمر عبد الحميد



اشار تقرير لقسم الشفافية والاداء الوظيفي التابع لدائرة الوقاية في هيئة النزاهة العامة الى وجود تقصير واضح ومعاناة كبيرة للمراجعين لشبكة الرعاية الاجتماعية ودائرة رعاية المرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ولغت التقرير الذي اعتمد على زيارات ميدانية لفريق عمل قسم الشفافية والاداء الوظيفي لشبكة الرعاية الاجتماعية وفروعها في مدينة الصدر والكرادة والكاظمية بالإضافة الى دائرة رعاية المرأة وفروعها في الوزيرية والشعلة والكرخ الى ان جميع الابنية التابعة لدوائر الشبكة ورعاية المرأة غير ملائمة للموظفين العاملين فيها ولا تصلح لاستيعاب اعداد المراجعين الهائلة .

واوضح التقرير ان تقديم المعاملات لشبكة الرعاية الاجتماعية تختلف عن التقديم لرعاية المرأة لافتا الى ايقاف العمل بنحو ٥٣٠٠٠ معاملة احترازيا فضلا عن الغاء ٥٧٠٠ معاملة بعد شهر تشرين الثاني الماضي لاسباب تنظيمية ولم يستطع المستفيدون التقديم مرة اخرى لعدم وجود التخصيصات المالية رغم توفرها سابقا. وحذر فريق عمل قسم الشفافية والاداء الوظيفي من وجود ثغرات لابد من علاجها للحد من أي فساد يمكن ان يستشري في هذا القطاع لاسيما فيما يتعلق بتوفير الدرجات الوظيفية للوزارة خاصة اذا ما علم ان نحو ٤٠٪ من العاملين في مقر شبكة الرعاية الاجتماعية وفرع مدينة الصدر يتسلمون مرتبات تقل عن ١٥٠ الف دينار

كونهم لايزالون بصفة متعاقدين لغاية الان.

ويتسلم نحو ٧٥٠ الف شخص مع عوائلهم مرتبات من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن شبكة الرعاية الاجتماعية اقترها الدولة للحد من الفقر تصل اعلامها الى ١٢٠ الف دينار اذا ماكانت العائلة تزيد على ال٦ اشخاص، بيد ان المفارقة التي تضمنها تقرير فريق عمل الشفافية والاداء

الوظيفي تشير الى عدم تسلم اعداد كبيرة من المستفيدين للدفعة الثالثة من المرتبات لوجود مشاكل بين وزارة المالية ومجلس محافظة بغداد . وتذقبق وفحص ملفاتهم الحالية في غضون ذلك عبر عدد من المراجعين عن شكواهم الى فريق الشفافية والاداء الوظيفي لعدم فتح باب التقديم الى الشبكة ورعاية المرأة وسحب اللجان الفرعية من المجالس البلدية التي تستقبل

المشار الى ان مرتبات شبكة الرعاية الاجتماعية تشمل العاجزين عن العمل بسبب الشبخوخة عن عمر يزيد على ٦٥ سنة فما فوق والمعوق كليا بنسبة ١٠٠٪ وتدريب وفحص ملفاتهم الحالية وتشكيل فريق عمل يرسل الى الدوائر العامة لانجاز كشوفات هذه الوزارات ليبان مدى احتمال تسلم عدد من المستفيدين رواتب اخرى من الوزارات وحصر الاسماء الوهمية ومعاقبة اصحابها .

النزاهة ووزارة حقوق الإنسان توقعان وثيقة شراكة إستراتيجية

بغداد / النهار

يشترك الطرفان في الاهتمام بجرائم الاعتداء على حريات الأشخاص وحجزهم بلا وجه حق وجرائم الاعتداء على السجناء والموقوفين أو تعذيبهم أو اهانتهم أو التعدي على كرامتهم بأي شكل من الأشكال وجرائم انتزاع الاعترافات كرها كونها من جرائم الفساد التي تدخل في الاختصاص التحقيقي لهيئة النزاهة . وأشاررئيس هيئة النزاهةالى ا ن الاتفاق الاستراتيجي تضمن العمل المشترك في ميادين دراسة القوانين والتشريعات لتتقيتها من كل ما يتعارض و مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة

اكد رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم حسن العكيلي خلال مشاركته في حفل توقيع وإطلاق وثيقة الشراكة الإستراتيجية بين هيئة النزاهة ووزارة حقوق الإنسان على اتمام الهيئة بمعضلة الفساد كونها شكل من أشكال الاعتداء على حقوق الإنسان خاصة حق الإنسان في التنمية وباعتبارها المؤشر الأكبر في منع الإنسان من التمتع بحقوقه الطبيعية ، فالفساد تحد كبير ينتقص من حقوق الإنسان . وأضاف العكيلي إن عناصر التقارب والاشتراك بين وظيفة الهيئة وبين واجبات ووظائف وزارة حقوق الإنسان ساهمت في اطلاق الوثيقة حيث

النزاهة توقف خمسين عضواً في مجالس المحافظات

عن العمل وخمسة وعشرين قاضياً وسبعة سفراء

بغداد / النهار

فيما توزعت اعداد اعضاء مجالس المحافظات الموقوفين عن العمل بواقع : (نينوى)١١ عضوا _ البصرة ٦ اعضاء _ ديالى ٦ اعضاء _ كربلاء ٦ اعضاء _ القادسية ٥ اعضاء _ بغداد ٤ اعضاء _ الانبار ٥ اعضاء _ بابل عضوين _ المثنى عضوين _ واسط عضوين _ ذي قار عضو واحد _ ميسان عضوين).

النزاهة تنفي صدور أية وثيقة تؤكد تورط شخص بالتفجيرات

بغداد / النهار

نفت هيئة النزاهة إصدار أي بيان أو وثيقة تدین أحد المسؤولين أو المواطنين بالتفجيرات التي حدثت يوم الأحد الرابع من نيسان الماضي. وكانت مصادر مجهولة قد اشاعت خبراً كاذباً عن طريق الشبكة العالمية للمعلوماتية (الانترنت) مفاده أن وثيقة صدرت عن هيئة النزاهة تنهم فيها وزير العلوم والتكنولوجيا السيد راشد فهمي بضلوعه في التفجيرات الأخيرة. وتؤكد أن مهمة التحقيقات في التفجيرات والعمليات الإرهابية ليست من اختصاصها لان مهمتها الرئيسية هي ردع المفسدين ونشر ثقافة النزاهة ومحاربة الفساد.

اصدرت هيئة النزاهة قرارا بإيقاف عدد من المسؤولين الكبار في الحكومة العراقية عن العمل لعدم تقديهمهم كشف مصالهم المالية لعام ٢٠٠٩ ، وكان من بينهم خمسين عضوا بمجالس القضاء وخمسة وعشرون قاضيا من مجلس القضاء الأعلى ، واثنًا عشر موظفا كبيرا من وزارة الخارجية منهم سبعة سفراء وأربعة وزراء مفوضين ومدير عام واحد.

اظهرت نتائج الاستبيان المنفذ في عموم العراق والذي تجريه هيئة النزاهة انخفاضا في نسبة تعاطي الرشوة لشهر آذار ٢٠١٠ لتقف عند ٧,٩٢ ٪، في حين كانت النسبة ٢٠,٦٥٪ خلال شهر حزيران الماضي ٢٠٠٩ وهو موعد انطلاق الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة واستمرت النسبة بالتذبذب على مدى الأشهر التسعة الماضية مع مؤشرات واضحة في الانخفاض بحصيلة نهائية وبنسبة تراكمية بلغت ١٢,٦٪ في شهر آذار.

وسجلت محافظة المثنى ادنى نسبة بتعاطي الرشوة في دوائرها فقد بلغت ٠,٦٥ ٪، في حين سجلت الديوانية أعلى نسبة في آذار وهي

٣٦,١٨٪ وتراوحت نسب المحافظات الأخرى بين هاتين النسبتين. أما تراكمياً فقد تصدرت البصرة أعلى نسبة ووقفت عند

٣٤,٩٢٪، بينما سجلت المثنى نسبة ١,٢١٪. في تعاطي الرشوة. والجدير بالذكر ان مديرية بلدية الديوانية شهدت أعلى نسبة لتعاطي

الرشوة وهي ٦٧,٧٤٪ والأنظمة النافذة دون أي إهمال .

زار فريق عمل قسم الشفافية والأداء الوظيفي في دائرة الوقاية بهيئة النزاهة مؤسسة السجناء السياسيين ومكاتبها في بغداد شملت مكاتب (المفتش العام -المقر العام –الرصافة – شرق القناة –الكاظمية – الكرخ) للإطلاع على عملها ورصد السلبيات والمشاكل والمعوقات، و قد قدم مسؤولوا تلك الدوائر التسهيلات اللازمة وابدوا تعاوناً تاماً مع فريق عمل الهيئة تضمنه شرح واف عن طبيعة عمل المؤسسة التي تعمل على تحسين وضع السجناء السياسيين المادي والمعنوي من خلال توزيع قطع الأراضي وتخصيص قرض عقاري باقسط ميسرة ومنح مالية مؤقتة ورواتب تقاعدية وغيرها من الحقوق التي نص عليها قانون المؤسسة .

وفي مجال المعوقات تقف قلة التخصيصات المالية في المقدمة فضلاً عن عدم الكادر الوظيفي قياساً بحجم العمل وقلة تلبية أغلب الموظفين المعجون بعقود على الملأ الدائم وعدم وجود أبنية دائمية للمؤسسة ومكاتبها حيث مديرية بلدية عمارة عن بيوت تم تاجيرها لا تصلح لأن تكون دوائر،وساهم

مزورون بالجملة

غالب الدعمي

حساسية العمل الذي أمارسه جعلني أطلع على العشرات بل مئات الوثائق الدراسية المزورة والتي تردنا يوميا من مكاتب التحقيقات التابعة لهيئة النزاهة ومن مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات العراقية ومن اللجان التحقيقية التي تشكل بموجب أوامر وزارية أو ادارية . وبموجب هذه الشهادات الدراسية المزورة انيطت مسؤوليات مهمة ومهام حساسة وجسيمة في مفاصل مهمة في الدولة العراقية وقد يتفق معي الكل ان هؤلاء الذين تسلموا مناصب قيادية مهمة جراء هذه الشهادات لن يشعروا بحب الوطن أو الوظيفة أو انهم يؤدون عملاً ناجحاً نزيها صادقا وأن أخرجهم من العملية الادارية أمر مهم جدا وفي صالح بناء الدولة العراقية ، بعض هؤلاء المزورين احتلوا مناصب عليا مدراء عامون وكلاء وزارات و أعضاء مجالس ومسؤولي هيئات ، وسواهم كثير .

وفي الاسبوع الماضي نشرت هيئة النزاهة على موقعها الالكتروني أكثر من ألفي شهادة مزورة مذبلة بأسماء اصحابها ، مارسوا العمل الوظيفي واستلموا ملايين الدنانير بشكل غير قانوني أو أصولي وفي الاسبوع المقبل انتم على موعد جديد مع قائمة جديدة تضم حوالي ألفين أو أكثر من أسماء المزورين ومن مختلف الفئات ولا ينتهي الأمر عند هذه القائمة بل ستستمر عملية نشر آلاف أخرى من هذه الأسماء على موقع هيئة النزاهة وتنتزل أسماءهم على الشبكة الدولية لينالوا استحقاقهم العادل جراء اقترافهم جريمة التزوير والتي في نظر المشرع العراقي أنها جريمة مخلة بالشرف والتي بموجبها يتم منع مرتكبيها من مزاولة أي نشاط عام واسترجاع كل ما حصل عليه من امتيازات مالية ووظيفية مع إحالته للقضاء العراقي ، و يتجه المشرع العراقي نحو تشديد العقوبات بحق مرتكبي هذه الجرائم .

اذن انتم معنا على موعد بقوائم جديدة.

النزاهة تعلن صحة قرارها بإيقاف عضوين في مجلس محافظة بابل

بابل / النهار

كون الموماً إليهما قدما استمارتي كشف المصالح يوم ٢٠١٠\١٤\٥ الساعة (١٠ صباحاً، في حين ان الهيئة أبلغت أعضاء مجلس محافظة بابل ضرورة إرسال استمارات الكشف عن المصالح المالية للعام ٢٠٠٩ بكتبها المرقمة(و/٦٢٥ في ٢٠٠٩\٥\٢٠)،(و/٩٣٠ في ١٦\٢٣

النزاهة تضع معالجات لعمل مؤسسة السجناء السياسيين

بغداد / جميل عبد الكاظم

قانون المؤسسة من خلال اشتراطه وجود قاض واحد في اللجنة الخاصة بالنظر في معاملة السجنين السياسي مما يتسبب في تأخير انجاز المعاملات عدة اشهر . من جانب آخر اشتكى أغلب المراجعين من عدم الحصول على فرص للتعيين رغم منحه الأولوية في تولي الوظائف العامة وحرمان وزارة البلديات بعض الفئات من السجناء السياسيين من الحصول على قطع الأراضي وتخصيص أراضي سكنية في اماكن نائية وعدم وضع آلية توزيع القروض . واقترح فريق قسم الشفافية والاداء الوظيفي جملة معالجات ، منها :- ١٠الإسراع في توزيع الأراضي وفتح باب القروض المصرفية الميسرة . ١٠تعويض على توفير العلاج الطبي ولعصما للحالات المستعصية . ١٠زيادة عدد اللجان الخاصة إلى (٣) وتواجد فيها (٣) قضاة وتقليل الروتين لضمان سرعة انجاز المعاملات . ١٠تثبيت السجناء المعتادين كموظفي عقود على الملأ الدائم . ١٠إنشاء ابنية دائمية للمؤسسة ومكاتبها .

دور الإدارات العامة في تنفيذ الخطّة الوطنيّة لمكافحة الفساد

خدمة المواطن من أهم أسس النظام الديمقراطي ، وحيث أن المواطن شريك أساسي في إدارة نشاطات الدولة ، فمن الطبيعي أن يتوقع منها تقديم الخدمات اللازمة بكفاية وتجرد ونوعية عالية .

وقد حان وقت تغيير نظرة الإدارة إلى دورها ، من إدارة تقتصر على الحكم والردع ، إلى إدارة تحترم القانون وتتوخى رفع كفاءة أداء العاملين واعتماد برامج تهدف الى تطوير طرق واساليب خدمة المواطن وتسهيل تعامله مع الدولة وكشف الظواهر السلبية ومعالجة اسبابها ومحاسبة المقصرين والفاسدين .

كما أن التدخل السياسي غير المشروع في أعمال الإدارة جعل الإدارة العامة إدارة لخدمة المصالح الشخصية لأصحاب النفوذ ، من هنا جاءت ضرورة رفع أيدي أصحاب السياسة والنفوذ عن الإدارة العامة لان استمرار استخدام أساليب وطرق العمل البالية والمقعدة المرقعة هي من أهم أسباب فقدان الثقة بقدرة الإدارة أو برغبتها في خدمة المواطن ، فتبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل المعاملات تشكل وسيلة مهمة لإزالة إحباط المواطن وإعادة ثقته بالدولة والإدارة ، وعلى

الإدارة التذكير المستمر لمنتسبيها بواجباته وصلاحياته المستمدة من القوانين التي تسير العمل في مرقفه . إن العلاقة بين المواطن والإدارة يجب أن تتضمن المبادئ الآتية :
١. تسهيل وتبسيط المعاملات : كون العراق الجديد أعطى أهمية كبيرة للخدمات المقدمة للمواطنين للحد من معاناتهم والتي أصبحت تأخذ الوقت والجهد الكبيرين لغرض إنجازها وما يرافقها من ضغوط على المواطنين واستنزافهم بكل أشكال الاستغلال المهنية، والاستقلالية عن المحسوبة السياسية .
٢. الإنلام بالمراحل والإجراءات كافة العائدة للمعاملات الإدارية التي تعنيه.
٣. إعلام إداري متعدد الأشكال

يساعد المواطن على فهم آليات عمل الإدارات العامة .
٤.معاملات إدارية سهلة تخضع لمبادئ القانونية والنسبية والوضوح .
٥.الحصول على نسخة مصدقة عن الإدارية الفردية التي تعنيه .
٦.توفير خدمات ذات نوعية جيدة في الحالات كافة .
٧.أن يشعر في تعامله اليومي مع الإدارة العامة بالكرامة والمساواة وعدم التمييز .
٨.أن يتحقق للمواطن آلية رفع شكواه وبلاغاته إلى الجهات المعنية .
٩.تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية الفردية بصورة خطية .
١٠.توضيح القرارات الإدارية الفردية على القواعد القانونية والنصوص التنظيمية النافذة .

٣.مكافحة البيروقراطية والروتين الإداري .
٤.إنشاء مكاتب استقبال في الإدارات والمؤسسات العامة لتأمين المعلومات اللازمة للمواطنين .

٢.توفير فرص اللجوء إلى القضاء أمام جميع المواطنين واختصار مهل البت بال دعاوى .
١.تفعيل اخلاقيات الوظيفة العامة :

ان تفعيل اخلاقيات الوظيفة العامة يعني :

أولاً : على الموظف :

١.أن يستوحي في عمله المصلحة العامة ويسهر على تطبيق القوانين والأنظمة النافذة دون أي إهمال .
٢.أن يضع خدمة المواطنين فوق مصالحه وارتباطاته الخاصة .
٣.أن ينجح معاملات المواطنين بسرعة ودقة ونزاهة ضمن حدود وظيفته .
٤.أن يتعامل مع المواطن ضمن القوانين والأنظمة النافذة بتهذيب واحترام لحقوقهم وكراماتهم .
٥.أن يسهر على تأمين المساواة الموضوعية في التعامل مع المواطنين .
٦.الالتزام بالاخبار عن جميع مظاهر الفساد في المؤسسة العامة .
ب.تفعيل اخلاقيات المواطنة :
وهي تعني :
أولاً : على المواطن :
١.التعاطي مع الموظف باحترام والتبذير .
٢.عدم اللجوء إلى استغلال النفوذ أو اللجوء إلى وسائل الضغط على الموظف لتجاوز القوانين والأنظمة والتعليقات .
٣.فضح أية مخالفة أو عملية احتيال

٤.دفع كل الضرائب والرسوم حسب القوانين والأنظمة .
٥.المساهمة في تخفيف الأعباء المالية عن الإدارات العامة من خلال حرصه على الملكية العامة والمال العام .
ج.حق الاطلاع: (الشفافية) :

١.الإطلاع على كل ما يتعلق بالمال العام طبق لمبادئ الشفافية .
٢.الاطلاع في موقع الإدارة المختصة على المعلومات ذات الطابع العام التي تتعلق بعملها ضمن القوانين والأنظمة النافذة .
٣.الاطلاع على المعلومات والمعاملات الموجودة على شبكات المعلومات والتعليق عليها ومناقشتها .

٤.الإطلاع على موازنة الإدارات والمؤسسات العامة .
٥.الاعتراض على أي تكاليف بضربية أو رسم إذا وجد فيه خطأ أو إجحاف أو مخالفة .
٦.الحق في وسائل طعن الدولة بغية الحد من قرارات وإجراءات الإدارة :
ثانياً : على الإدارة :

١.الإعلان عن المشاريع المنفذة .
٢.احترام حقوق المواطنين المستفيدين من الخدمات العامة .
٣.توفير كل المعلومات للمحاكم في القضايا التي تخص المتقاضين والتعاون مع القضاء وعدم عرقلة مسيرته .
٤.نشر تقارير سنوية ونشرات إعلامية عن عمل الوزارات والإدارات الحكومية وانجازاتها .
٥.وضع نظام لاستقبال وتفعيل اقتراحات الموظفين والمواطنين المتعلقة بتحسين العمل الإداري وتطويره في مختلف الإدارات .
٥.الحق في المسالة والمشاركة المحاسبية :
وهذه الحقوق تستلزم :
١.تأمين سبل وصول المواطن إلى المراجع الماط بها تلقي الشكاوى والمراجعات والنظر فيها .
٢.الإجابة بسرعة على أسئلة أو